

لان الكلام منها لم يصف قلت وقد ينفذ ما يضاف اليه كقولهم وقد تدرى الابل الكلام  
و درجات فان قلت ان الكلام من مفعولهم قلت ان الكثرة اللفظ مفرد وفي المعنى  
جمع وعلى هذا لا اعتبار بين يعود اليه ما هو قوله تعالى وكلامه يوم القامت وقوله  
تعالى وكلامه فان قلت مفعولهم في الكلام على كلامه لا قلت لا يجوز ذلك  
لان تعريفها بالاضافة والالف واللام يبطل ذلك فان قلت هذا الجواب عن مفعولهم  
الكلام وان الكلام وانهم ادخلوا الملائك واللائم على الكلام قلنا لا يجوز ادخال الالف واللام  
عليه الا اذا كان عوضا عن المضاف اليه الكلام ان الكلام قد يرد على كل واحد  
لفظ كما يقال فان الكلام لا يحاط الا اذا مراد في لفظه كذا ذكره ابو القاسم في المنتهى شرح الشيخ  
دكت وهو فعل ماضٍ وقوله مستتر في راجع اللفظ وهذه الجملة فعلية مجزوءة  
الجارح على انها مفعول لفظ فان قلت الجملة التي وقت بين المستند والجزء لا يكون لها محل  
من الاثر قلت لا وقولها بين المستند والجزء بل بين من تتمة المستند على جمع  
عاقبة جرمه مجزوءة تقدير الجار والجر واستعمل بدلت منه صيغة محال على انه مفعول  
غيره بل مفعول وهو مجزوءة مفعول مفعول بالواقع والجار والجر مفعول متعلق بدلت  
قوله في مفعول محال بانها مستند ثانية وقوله مفعول بانها جزئ المستند الثانية  
والجستد الثانية مع جزمه لم يحتمل مفعولها على انها جزئ المستند الاول فان قلت لم دخل الفاء  
في قوله في مفعول لان المستند اذا اتفق مع الشرط طرأ مفعول الفاء في خبره وذلك اذا كان  
سما موصولا مصلتا فعلا في ظرف كقولهم الذين ينتفون معوا اليه بالليل والنهار سري بالليل  
فانهم لم يرد وقوله تعالى وما يكمن من نعم الله انما ذكره موصوفا بصرفها فكلها راجع اليها  
فقد رجع اللفظ اليها وهو مفعول لفظه من قبل المستند التامة الموصوفة بالنعمة فان

تعلق قولها في  
عمل الجرم

فان قلت لم توسط الضمير بين المستند والجزء من ان قلت لفظ الابرار انك اذا قلت زيد علم  
لم يرد من العلم من غيره واذا قلت زيد موصوفا لم يرد من غيره فكلها عالم الا بغير فان قلت  
لم قدم تعريف الكلام عليها مع ان المصنف ومن التعريف الموصوف قلنا لان معرفة الموصوف اقدم  
من معرفة الموصوف لطلبها فقدم وضعها ايضا على الموصوف بين الوصف والطلب فان قلت  
لم قدم الموصوف على الاعراب البناء مع ان المصنف ومن علم النحو الاعراب في البناء قلنا انما كان  
على الكلام وهو موصوف في المعارض لا يصور بدون المعارض فيكون لهم ولهذا قدمها  
عليها جميعا وجمع مرفوع بانها مستند والضمير في مجزوءة الجار والاضافة الجار اليه راجع الى الكلام  
فكلها مرفوع بانها جزئ المستند وظل وهو مرفوع لانها مفعول على كماله فان قلت  
لم بين الجمع موانع وقيمة التعريفين قلت اما تقديرها في قوله غير مرفوع فليس في النظم  
او في غيره من غير ان الكلام جمع مفعولها فان قلت قوله في قوله ما كذا مرفوع وقوله في قوله  
ليس يخرج على نوعين مفعولها فان في الذكر بالواو والنون وبالياء والنون ومن  
الوزن بالالف والياء وحكمه وهو ما ينفذ وانه في بناءه والكلم ليست بها قلنا ان  
الظلم هو جزمه وهو مفعول كقولهم في عقرة والمضيق وجمعها محلات وكلم باعتبارها مفعولها  
لان في الكلام جمع الجرم فان قيل ما الفرق بين الكلام قبل الفرق بينهما ان الكلام يطلق على  
غيره المنفرد في الكلام لا يطلق الا على المنفرد فاضته قوله في مرفوعه الجار بانها مستند  
راجع الى الكلمة ثلثه وهي مرفوعه على انها جزئ المستند انواع وهي مجزوءة لاغاثة ثلثه  
اليه اسم وهو مرفوع لانها مستند مجزوءة في قوله الاول اسم فان قلت من ان شئ  
يشق الله قلت وهو مشتق من سما سوا عند البصريين ولا يكون الصلح موصوفا في كلام  
و دعوتها منها المفعول في اوله فصار اسم على وزن افع فان قلت لم يرد الالف على ما تقدم قلت

لان الجمع